

أثر تعدد العمليات الانتخابية في تطور سلوك الناخب العراقي بعد عام 2003

أ.م.د. خميس حزام والي^(*) م.د.

رياض غازي البدران^(**)

المقدمة :

تعكس الانتخابات البرلمانية تطور النظام السياسي، بغض النظر عن كونه تطوراً حقيقياً أم شكلياً، إلا أنها وبشكل خاص، تعكس أحد أهم مظاهر ديمقراطيته، وأسس المشاركة الشعبية فيه، ألا وهو طبيعة السلوك الانتخابي السائد، وجوانب التغيير في هذا السلوك. من هنا فإن للانتخابات أهمية كبيرة في العملية السياسية والديمقراطية في الدول ذات التقاليد البرلمانية بشكل عام، وفي الدول حديثة التجربة بهذه العملية كالعراق، بشكل خاص، حيث إن مجرد حصول الانتخابات، وتكرارها في شكل سلمي ودوري يمكن اعتباره مؤشراً هاماً على هذا السلوك. كما توفر الانتخابات في الإطار نفسه، فرصة للأحزاب السياسية للظهور والتعبير عن وجودها عبر طرح البرامج، وبلورة الأهداف الوطنية العامة في البلاد، فضلاً عن كونها فرصة مهمة لتزايد الوعي والتعبئة السياسية، من خلال التثقيف السياسي، والمشاركة الجماهيرية في عملية الانتخابات نفسها.

^(*) أستاذ النظم السياسية والدستورية، كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد..

^(**) متخصص في الانتخابات والنظم الانتخابية والأحزاب، في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

2003

وبالرغم من هذه الأهمية الكبيرة للانتخابات ، وضرورة إجرائها في شكل سليم ودوري ، إلا أن ذلك لا يعدّ إلا تعبيراً عن أحد مؤشرات العملية الديمقراطية ، وليس عن العملية الديمقراطية كلها ، التي تنطوي على مؤشرات أكبر وأكثر اتصالاً بالمجتمع وأنظمتها المختلفة. فالانتخابات لها أهمية تتعدى القطاع السياسي البحت ، بمعنى أنها تكون نافذة ومؤثرة على المجتمع وتعكس الكثير من قيمه الجديدة أو القديمة ، وسلوكيات أفرادها الانتخابية.

مثلت الانتخابات بعد عام 2003 تجربة انتخابية جديدة ، وهي أكدت تعلق العراق بالانتخابات النيابية الدورية ، فبغض النظر عن الظروف المصاحبة لها ، وعلى الرغم من أنها لم توفر فرصة كبيرة لتقدم ملموس على طريق ديمقراطية أنضج ، ولم تأت بأي تغيير سياسي مهم ، فهي وفرت فرصة للمزيد من الشفاف حول العملية الانتخابية ، سواء في أوساط النخبة أم في أوساط العامة . وكذلك وفرت الفرصة للباحثين والمحللين ، لتعميق فهمهم لطبيعة السلطة وآليات الحكم في العراق ما بعد التغيير.

ولقراءة السلوك الانتخابي العراقي في الانتخابات النيابية الاتحادية من 2005-2014 ، نرى ضرورة تتبع الاتجاهات التصويتية للناخبين ، وتسميات القوائم الانتخابية ، التي تنافست في تلك الانتخابات ، بتقسيم العراق أرضاً وديموغرافياً الى مجالات لفعل هذه الكيانات وثقلها الانتخابي ، عبر الاعتماد على البيانات والإحصاءات الرسمية لنتائج الانتخابات ، لكونها يمكن أن تعطي صورة واضحة وكاشفة ، عن الاتجاهات التصويتية للناخب العراقي . لا سيما وأن الانتخابات قد جرت في وقت سابق على كتابة هذه الدراسة ، مما يجعل عملية الاعتماد على آلية أخرى كالاستبيان ، لمعرفة سلوك الناخب ، عملية قد تكون غير دقيقة ، نتيجة لتبدل رأي وسلوك الناخب قبل وبعد إجراء الانتخابات

إن اتجاهات السلوك التصويتي للناخب العراقي غالباً ما تتأثر بالتركيبة الاجتماعية للمجتمع ، إذ أن السلوك الانتخابي ، هو أحد مؤشرات الانقسام أو التمايز الاجتماعي ، وذلك من خلال ربط السلوك والاختيار الانتخابي بالانتماء الاجتماعي

2003

لِلناخب، فهو يتأثر بالبيئة الاجتماعية، والحيز المكاني. لذا، فالدراسات الانتخابية ركزت في جزء من أعمالها على جغرافية التصويت وتصميم خرائط انتخابية، كما عند (سيغفريد). ويرى (بيتر تيلور) و(كولن فلنت) أن العامل المكاني أو الجغرافي له أهمية بالغة في التصويت، إذ قد يصوت الناس للمرشح أو للقوائم الانتخابية بحكم الصداقة، والجيرة للمرشحين، فهناك ميل عام إلى حصول المرشح على أصوات كثيرة في مسقط رأسه أو في المنطقة التي ينتمي إليها ونشأ فيها. كما أن كل منطقة جغرافية تطغى عليها قضية من القضايا التي تسيطر على اهتمام الناخبين فيها، كما أن طبيعة المعلومات المتداولة التي تؤثر في قرار التصويت تتأثر إلى حد بعيد بشبكة العلاقات الاجتماعية المحلية⁽¹⁾.

إضافة إلى طبيعة المجتمع العراقي، وتركيبته غير المتجانسة، والمتعددة، تعددت المحددات المؤثرة في اتجاهات، وسلوك الناخبين، والمتجسدة بمختلف الأطر التنظيمية والقانونية، والمؤسسات الدينية، والسياسية، والاجتماعية والثقافية، إلا أن تلك الأطر والمؤسسات تفاوتت في ما بينها، في درجة تأثيرها على سلوك الناخبين، هذا من جانب، ومن جانب آخر لا ينكر أحد من أن المؤسسة الدينية، والقوى والحزاب الإسلامية، ربما كانت الأكثر قدرة على توجيه وتعبئة الناخبين، بما ينسجم مع آرائها ومواقفها، بحكم الدور الأساس للمرجعية الدينية، في بناء العملية السياسية والدستورية، وبحكم شعبيتها، وامتلاكها شبكة واسعة من الهيئات والمؤسسات الدينية والثقافية، فضلاً عن المساجد والحسينيات المنتشرة في جميع محافظات البلاد.

لقد ظهر الاستقطاب الطائفي والقومي واضحاً في المشهد السياسي العراقي، الذي تم بناءه على أساس المحاصصة الطائفية والاثنية، والذي ازداد حدة في موسم الانتخابات البرلمانية، الذي جعل الاصطفافات السلوكية للناخبين تأخذ المنحى نفسه.

وللتعرف على طبيعة السلوك الانتخابي العراقي ينبغي دراسة التوجهات الانتخابية بحسب الانتماءات الاجتماعية، للجماعات العراقية، بكل تصنيفاتها، سواء أكان على

2003

المستوى الاثنى، أم المناطقية، عبر تحليل نتائج الانتخابات، المعبرة عن توجهات الجماعات العراقية.

تم تقسيم هذه الدراسة الى أربعة مباحث، وخاتمة : كما موضح :

المبحث الأول: الخريطة الانتخابية للكيانات والائتلافات السياسية.

المبحث الثاني: الوعي السياسي والمشاركة السياسية.

المبحث الثالث: تباين نسبة المشاركة في انتخابات (2005 - 2010 - 2014).

المبحث الرابع: الاستقرار السياسي.

المبحث الأول: الخريطة الانتخابية للكيانات والائتلافات السياسية

1-القوائم الانتخابية الشيعية

إذا كان الشيعية يكونون الأكثرية العددية في العراق، فإنهم وبسبب ابتعادهم عن المشاركة في السلطة لقرون عديدة ووقوعهم تحت قمع التاريخ السياسي والأيدولوجي، فقد تمثلوا فكريا وسياسيا في هوية مذهبية تنظم أفرادها وتعيهم على هذا الأساس، وتربطهم احيانا بعلاقات عائلية وعشائرية ومناطقية، وفي الوقت نفسه تعطيهم بعدا عراقيا، باعتبارها تمثل الاكثرية في العراق¹، غير ان هذه النظرة قد تكون ضيقة، لأن هذا التوجه قد لا يمثل جميع الشيعية في العراق. فهناك اعدادا غفيرة من الشيعية لا يمكن ضمهم في إطار التنظيم السياسي - المذهبي (الطائفي)، حيث ينخرط قسم من الشيعية في تنظيمات سياسية ديمقراطية أو ليبرالية أو يسارية أو قومية أو مستقلة أو عشائرية أو غيرها، كما أن أغلبية الشيعية غير منتمية الى الاحزاب او التنظيمات السياسية الأخرى .

يمكن القول إن تزايد نشاطات الشيعية السياسية بعد عام 2003 قد لا ترتبط دوما بالدين، بقدر ما ترتبط بالهوية. فعندما صوت أكثرية الشيعية للإئتلاف العراقي الموحد في انتخابات الجمعية التأسيسية 2005، مثلت تلك المناسبة الأولى التي استطاع الشيعية فيها أن يظهروا مكانتهم العددية وتفوقهم السياسي، والتي تتيح لهم الفرصة لتقرير التكوين الدستوري للبلاد². أما في الانتخابات البرلمانية لعام 2010

2003

فقد ترسخ السلوك التصويتي على الأسس الاثنية الطائفية / العرقية والذي انسحب الى الانتخابات النيابية 2014.

ومن خلال تشكّل الخريطة الانتخابية للكيانات السياسية الشيعية ، والسنية ، والكوردية ، فضلا عن الكيانات السياسية الخاصة بالاقليات العراقية المشاركة في العملية الانتخابية ، يمكن التأشير على أبرز المتغيرات ، والمتمثلة بانقسام الكتلة الشيعية ، التي سبق وانشطرت الى إئتلافين (إئتلاف دولة القانون، و الإئتلاف الوطني العراقي) في الانتخابات النيابية 2010. فإن تلك الكتلة قد تجزأت في انتخابات 2014 الى عدد من الائتلافات والكيانات، التي تمثل أبرز الاحزاب و القوى المتسيدة في الوسط الشيعي ، والحكومي . مما يؤشر مدى الانقسام و التنافس السياسي فيما بين هذه القوى والاحزاب من جهة ، وتأثرها بطبيعة النظام الانتخابي المعتمد ، الذي حفّز تلك القوى والاحزاب على خوض الانتخابات بقوائم فئوية منفردة.

والتي من أبرزها - إئتلاف دولة القانون بزعامة نوري كامل المالكي ، ضم الإئتلاف بالإضافة الى حزب الدعوة الاسلامية ، عدد من القوى السياسية أبرزها منظمة بدر برئاسة هادي العامري ، وكتلة مستقلون برئاسة حسين الشهرستاني . - وإئتلاف الاحرار الذي ضم عدد من الكيانات التي شكلها التيار الصدري انسجاما مع طبيعة النظام الانتخابي المعتمد "نظام سانت ليغو المعدل" - فضلا عن ائتلاف المواطن بزعامة المجلس الاعلى المتمثل بالسيد عمار الحكيم ، والذي ضم عدد من الكيانات ، والتي عدت من تشكيلات المجلس الاعلى الانتخابية.

كما خاض كل من حزب الفضيلة الاسلامي الانتخابات بقائمة أسماها " إئتلاف الفضيلة والنخب المستقلة .

ودخل تيار الاصلاح بزعامة ابراهيم الجعفري الانتخابات بقائمة خاصة به تحت اسم إئتلاف الاصلاح الوطني / الجعفري.

2003

لقد تنافست تلك الكيانات السياسية في الدوائر الانتخابية ذات الأغلبية الشيعية وهي (محافظة بغداد والبصرة ، ميسان ، ذي قار ، واسط ، الديوانية ، بابل ، النجف الاشرف ، كربلاء المقدسة ، والمثنى) . بينما دخلت تلك الكيانات في قائمة واحدة في عدد من المحافظات ذات التركيبة السكانية المختلطة مثل (صلاح الدين ، كركوك، الموصل) باستثناء ديالى التي تنافسوا فيها بقوائم منفردة.

2-القوائم الانتخابية السنية

ينتظم السنة العرب في تنظيمات و أحزاب سياسية ، كما الشيعة ، أحزاب دينية ، وكيانات عشائرية ، وعلمانية / ليبرالية ، مع ان نمط التعبئة السياسية السائدة في المناطق السنية لا يزال عشائرياً ، مع اختراقها من قوى دينية و صوفية و سلفية ، وحتى وقت قريب كانت الثقافة السنية تفتقر الى مرجعية دينية ، كالمرجعية الشيعية ، مع وجود قوى دينية سنية مهمة مثل الحزب الاسلامي ، ومشايخ المتصوفة ، وهيئة علماء المسلمين التي تأسست بعد الاحتلال وغيرها⁽¹⁾ .

كان للعرب السنة موقف من الاحتلال ، والعملية السياسية الجديدة ، أدى الى عدم مشاركتهم في انتخابات الجمعية الوطنية عام 2005 ، لكنهم سرعان ما تلافوا خطأ عدم الاشتراك في الانتخابات ، فشكلوا قوى وكيانات وقوائم انتخابية ، اشتركت في جميع الانتخابات التي جرت منذ عام 2005 .

-أما الكتل السياسية العربية السنية فقد عانت كسابقاتها الشيعية من الانقسام السياسي ، والذي يمكن تلمسه من خلال النظر الى طبيعة الخريطة الانتخابية للقوى والكيانات السياسية المتنافسة والتي جاءت كتعبير عن مكونات جغرافية ، وعشائرية ، وشخصيات سياسية ، والتي من أبرزها:

-متحدون للإصلاح : برئاسة رئيس مجلس النواب السابق ، اسامة النجيفي ، والذي ضم عدد من الكيانات السياسية بعضها ذات طبيعة عشائرية مثل (تجمع حزام بغداد برئاسة طلال خضير الزويبي ، والتجمع الوطني العشائري المستقل برئاسة عمر هيجل ، ومؤتمر صحوة العراق برئاسة أحمد بزيغ، تجمع عشائر أم الربيعين بزعامة حسن

2003

خلف)، وبعضها ذو طبيعة جغرافية معبرة عن بعض المناطق أو المدن مثل (اتحاد أرض أهالي الشرفاء الوطني بزعامة مضحي حسين)، فضلا عن بعض الكيانات ذات التوجهات المدنية⁽¹⁾.

-إئتلاف العربية : برئاسة نائب رئيس الوزراء صالح المطلك ، ذات التوجهات القومية العربية

-إئتلاف ديمالي هويتنا : برئاسة سليم الجبوري، ذات التركيز المناطقي "السنّي" وخصوصا بالتركيز على محافظة ديالى .

فضلا عن بعض الكيانات ذات التعبير المناطقي مثل (إئتلاف الوفاء للأنبار ، وكيان كرامة)

ركزت تلك الكيانات تنافسها على المناطق ذات الاغلبية السنية مثل الأنبار ، ونيوى ، وصلاح الدين . ودخلها في إئتلاف واحد في محافظة ديالى . وكذلك تنافس بعضها مثل إئتلاف العربية ، و متحدون للإصلاح في محافظة بغداد⁽²⁾.

3-القوائم الانتخابية العلمانية

مثّل التيار العلماني، العابر للطوائف عددا من القوائم الانتخابية خاصة في الانتخابات البرلمانية 2014 ، والتي من أبرزها -إئتلاف الوطنية بزعامة أياد علاوي ، والتي ضمت عدد من الكيانات الانتخابية ، التي مثلت الطيف العراقي جغرافيا و أثنيا . -التحالف المدني الديمقراطي برئاسة علي كاظم الرفيعي. ضم عدد من الكيانات الانتخابية أبرزها الحزب الشيوعي العراقي.

-إئتلاف العراق . ضم عدد من القوائم المتنوعة من حيث الجغرافيا و التركيبة الاثنية . نافست تلك الكيانات في أغلب المحافظات العراقية من الشمال الى الجنوب، ولم تقتصر على دائرة أو دوائر انتخابية معينة .

4-القوائم الانتخابية الكردية

شملت التعددية السياسية والحزبية الساحة الكردستانية، والتي كانت حتى وقت قريب يتقاسمها الحزبان الرئيسيان ، الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال

2003

الطلباني، والحزب الديمقراطي الكوردستاني برئاسة مسعود البرزاني، حتى الانتخابات البرلمانية في اقليم كوردستان عام 2005.

لكن الامر سرعان ما تغير إثر تشكل حزب كوران / التغيير برئاسة نيشروان مصطفى، وتزايد نشاط الاحزاب الاسلامية الكوردستانية " الجماعة الاسلامية برئاسة محمد نجيب، والاتحاد الإسلامي الكوردستاني برئاسة محمد فرج احمد". التي أصبحت تنافس الحزبين الكبيرين ، سواء أكان في الانتخابات المحلية في الاقليم ، أو في الانتخابات البرلمانية الاتحادية⁽¹⁾.

5-قوائم الأقليات

ساهمت الاقليات العراقية " المسيحية ، والآيزيدية ، والصائبة المندائية ، بثلاث عشرة قائمة انتخابية ،توزعت على جميع المحافظات العراقية ،بعد أن جعل قانون الانتخابات العراق دائرة انتخابية واحدة لقوائم المكونات العراقية⁽²⁾ . و أصبح لهم أحزاب خاصة بهم وتمثلهم وتطالب بحقوقهم ،على كافة المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية .

عند النظر الى الخريطة الانتخابية في العراق ،والتي هي انعكاس للسلوك الانتخابي للجماعات المكونة للشعب العراقي ، نجد أن الناخب العراقي لم يقطع أشواطاً طويلة في تجاوز الطائفية ، بحكم التأثيرات التاريخية الاجتماعية ،و السياسية ،والاقتصادية، والأمنية التي رافقت الانسان العراقي منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة وقبلها. وأن السلوك الانتخابي في العراق لا يزال اثنيا – طائفيا في مجمله . فبعد تحليل نتائج الانتخابات ، توصلنا الى عدد من المؤشرات أبرزها :

-على مستوى القوائم الانتخابية ، نجد أنها قوائم فئوية بامتياز (طائفية ، وعرقية)، إذ غالبا ما تقتصر على مرشحي مكون اجتماعي بعينه . وإن حوت بعض المرشحين من مكونات أخرى فيكون على سبيل الديكور ، لكي تسوق نفسها بأنها تسمو على ذلك.

-إحجام أغلب القوائم الانتخابية عن المشاركة في الدوائر المحصورة على مكون اجتماعي مختلف معها اثنيا . فلم نرى على سبيل المثال نزول قوائم سنية في

2003

المحافظات الجنوبية ذات الاغلبية الشيعية . أو قوائم شيعية في محافظة الانبار . أو قوائم عربية في اقليم كوردستان والعكس صحيح.

-قائمة ائتلاف الوطنية برئاسة اياد علاوي، التي سوقت نفسها على أساس وطني وليس فئوي، لم تحصل على أي تمثيل في كل المحافظات المصنفة شيعية ، باستثناء مقعد واحد في محافظة بابل. بينما حصلت على تمثيل واضح في المحافظات السنية. بينما في انتخابات 2010 ، حصلت قائمة اياد علاوي في المحافظات الشيعية على قرابة (13) مقعد عندما كان اسمها القائمة العراقية في حينه⁽¹⁾.

وقد يكون أحد الاسباب هو عدم حصول أي من النواب الشيعية في تلك القائمة على أي منصب تنفيذي في الحكومة السابقة. مما أدى بهم الى الخروج من القائمة العراقية وتكوين ما عرف بالكتلة البيضاء التي خاضت الانتخابات الاخيرة إلا أنها لم تحصل على أي مقعد .

-أشرت هذه الانتخابات أيضا صعود قوى محلية ، تعبّر عن واقع محلي لدائرة انتخابية معينة ، وغايتها لا تتعدى هذه الدائرة، فضلا عن نمط آخر من القوائم الانتخابية التي تنشط في إطار فئوي أو سع من المحافظة/ الدائرة الانتخابية ، من قبيل القوى والكيانات السياسية التي تنشط في محافظات ، الانبار ، وديالى ، وفي محافظات الفرات الاوسط ، أو سواها ، والتي هي في مجملها قوى عشائرية أوصلت أبنائها الى الفوز بالانتخابات.

- ترسيخ ظاهرة تأثير الرمز (الكاريزما) لبعض الشخصيات ، والزعامات السياسية . كشخصية رئيس الوزراء "نوري المالكي" الذي حصل على المرتبة الأولى في عدد الاصوات التي حصل عليها جميع المرشحين ، في جميع القوائم الانتخابية بحصوله على (721782) صوتا ، من أصل (1074609) صوتا للإئتلاف دولة القانون ، مانسبته تقريبا 69% من مجموع اصوات الائتلاف. من المجموع الكلي للاصوات في محافظة بغداد والبالغة (2821919) صوتا⁽²⁾.

2003

وأباد علاوي الذي جاء بالمرتبة الثانية بحصوله في محافظة بغداد على (229709) ، من مجموع أصوات إئتلاف الوطنية الذي يتزعمه والبالغة (348205) صوتاً.

- كما أشرت الانتخابات أن السلوك التصويتي لشريحة واسعة ، ولعلها الأكبر في المجتمع العراقي لم تخرج عن إطار تأثير الفئوية الطائفية و العرقية ، فضلاً عن تأثير الشخصية ، دون الاهتمام كثيراً للبرامج الانتخابية للقوائم المتنافسة. مما أدى الى إعادة إنتاج نفس الكتل السياسية الحاكمة ، مع بعض التغيير في أوزانها الانتخابية .

وفي هذا الاطار أصبح هناك توجه واضح ، نحو بروز خريطة انتخابية عبر المناطق والجماعات العراقية . لذا فقد أصبح من الشائع التعبير عن بعض أبعاد الانقسام الاجتماعي ، التي لها دور في هيكلية القوى والاحزاب السياسية ، والقوائم ، والتوجهات الانتخابية من خلال التعبير عن المناطق الجغرافية و المكونات الاثنية أو ما يسمى بالأوساط . وهي نتيجة لسياسات الانظمة السياسية التي تعاقبت على حكم العراق ، كرسست لهندسة هذه الانقسامات ، عبر سياسات التمييز ، التي مورست تجاه الجماعات الاجتماعية العراقية ، فضلاً عن تأثير الاحتلال الأمريكي للعراق وما نجم عنه من عملية سياسية ، بنيت على أساس المكونات الاجتماعية أو ما يعرف (بالديمقراطية التوافقية) ، وليس على أساس المشترك الوطني .

إلا أن ذلك لا يعني أن سلوك الناخب العراقي لم يتطور على الرغم من التجارب الانتخابية العديدة التي خاضها منذ عام 2005 ، وهذا ما سيتبين من خلال المبحث الثالث من هذه الدراسة.

المبحث الثاني: الوعي السياسي والمشاركة السياسية

شهد العراق مابعد 9 / 4 / 2003 ، تحولات سياسية مهمة ، و كبيرة فرضتها عملية التحول السياسي ، من نظام الحزب الواحد ، الى النظام الديمقراطي ، القائم على أساس التعددية السياسية و الحزبية . فتم إجراء عدد من العمليات الانتخابية البرلمانية و المحلية . وانطلق النشاط المدني عبر مجموعة كبيرة من المنظمات التي

2003

تعنى بمجالات انسانية ، وإقتصادية ، وإجتماعية ، وثقافية متنوعة. كما شهد العراق تحولات إعلامية ملموسة حيث فتح الباب للتعددية الصحفية، والمحطات الفضائية، والاذاعية¹، كما تسنى للأفراد تصفح شبكة الانترنت. كل ذلك هل أدى في مجمله الى تحولات في وعي المجتمع العراقي، لا سيما وأن المسألة تغلفت بانبعث قيم جديدة ووعي جديد، عبر تحولات جديدة. كما أن تراكم الخبرات الانتخابية يمكن أن يؤدي الى تكوين نظام ديمقراطي، أو تعويد المواطن على ممارسة الانتخابات بشكل سليم².

1- الوعي السياسي

يوصف الوعي بأنه "شحنة عاطفية وجدانية قوية، تكمن في كثير من مظاهر السلوك لدى الفرد ويتم تكوين الوعي، عبر مراحل العمل التربوي، في مختلف مراحل التعليم، وكلما كان الوعي أكثر نضوجاً وثباتاً، كان ذلك أكثر قابلية لدعم وتوجيه السلوك في الاتجاه المرغوب فيه"³. والوعي كذلك هو " الإدراك والتنبه و الفهم للنفس والعالم الخارجي، وللاتملاء الاجتماعي ، وينتج عن التأمل للعالم الموضوعي والعمل والفعل الاجتماعي بكل أوجهه. ويؤدي الوعي الى اتخاذ مواقف فردية ، وجماعية عملية أي ان الوعي مرتبط بالسلوك ، وتلعب اللغة دوراً مهماً في عملية الوعي. أما علم النفس فيستخدم معنى الشعور"⁴، أي أن الوعي حالة ذهنية، تتمثل في إدراك الانسان للعالم على نحو عقلي أو وجداني . وتأسيساً على هذا يتجلى الوعي الانساني في صور شتى تتباين بتباين المجال المدرك أو موضوع الوعي ، حيث يعرف الانسان أشكالاً متنوعة من الوعي ن كالوعي الديني ، والوعي السياسي ، والوعي العلمي ، والوعي الأخلاقي . ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الوعي السياسي " هو الحالة التي يتمثل فيها الفرد أو أفراد المجتمع قضايا الحياة السياسية بأبعادها المختلفة ، ويتخذون من هذه القضايا موقفاً معرفياً ووجدانياً في الآن الواحد "⁴.

ويعرف الوعي السياسي بأنه " مجموعة من القيم والاتجاهات و المبادئ السياسية ، التي تتيح للفرد أن يشارك مشاركة فعالة في أوضاع مجتمعه ومشكلاته :

2003

يحللها ويحكم عليها ، ويحدد موقفه منها ، ويدفعه الى التحرك من أجل تطويرها و تغييرها"⁽²⁾. كما أن الازدياد في عدد المتعلمين ، وتطور مجال التعليم ، وانتشار وسائل الإعلام ، يزيد من الوعي السياسي ، وينمي المطالب السياسية ويزيد من المشاركة السياسية⁽³⁾ .

كما يساعد الوعي السياسي المواطن على معرفة حقوقه السياسية وواجباته ، وما يجري حوله من أحداث ووقائع ، وكذلك قدرة المواطن على التصور الكلي للواقع المحيط به بوصفها حقيقة كلية مترابطة العناصر ، فضلا عن قدرة المواطن على تجاوز خبرات الجماعة أو الجماعات الفرعية التي ينتمي إليها ليحيط بخبرات ومشكلات المجتمع السياسي ككل.

فعندما يصبح الفرد واعيا سياسيا يستطيع أن يتغلب على مشاكله الخاصة ، التي تتعلق بمصالحه مع المجتمع ، ويستطيع إدراك قوته وقدرته الذاتية ، وتربطه مع الآخرين لمواجهة المشكلات العامة ، والعمل على حلها ، أو وضع برامج جديدة لسيرورة العمل السياسي ، والاجتماعي ، والاقتصادي و الثقافي ، داخل المجتمع⁽⁴⁾. بينما "غياب الوعي السياسي يمثل حالة من إنعدام الوزن و التخبط والانفلات في العديد من مناحي الحياة التي يجب أن تكون منضبطة ، منتظمة ، لتسهيل حياة الناس ، والوصول للهدف الأسمى من السياسة ، وهو رعاية مصالح الناس"⁽⁵⁾.

وهذا ما يمكن أن نسميه بالاختراق الفكري و السياسي للآخرين ، يؤثر على خطط التحرك والمواجهة التي تتخذها الحكومة وأجهزة الدولة المختلفة ، وهو ما ينشر حالة الفوضى و البلبلة و السفسطة السياسية بين أفراد المجتمع بعضهم بعضا ، وبين أفراد المجتمع والسلطة السياسية في البلاد.

وبدلا من أن ينشغل الجميع بالعمل و الانتاج ، ومواجهة العدو الحقيقي و المتربصين بالوطن ، نجد التيارات السياسية المختلفة ، تتشابك وتطاحن في معارك سياسية ، قد لا تستحق المجهود الذي يبذل في الصراع حولها . وهنا يبدأ فقدان الثقة في الحكومة وأجهزة الدولة المختلفة ، بل و السلطة السياسية بشكل عام . ويظهر

2003

بعض أفراد المجتمع أو الجماعات التي تحاول أن تستلب سلطات الدولة وتمارسها على الآخرين. ليصل الجميع في النهاية الى فقدان الثقة في المجتمع نفسه ككل ، وتفرقه الى شيع و أحزاب متصارعة ،متناحرة لا يربطها رابط . وتلك هي الفوضى الشاملة و الكارثة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية الاكبر .

وعليه يعد تشكيل الوعي السياسي المرحلة الأولى من مراحل المشاركة السياسية ، التي تتدرج من الاهتمام السياسي الى المعرفة السياسية ، ثم التصويت السياسي، وأخيرا المطالب السياسية⁽¹⁾. وعليه فإن ارتفاع مستوى وعي المجتمع ، بأبعاد الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، يعد من المتطلبات الأساسية للمشاركة الفاعلة في العمليات الانتخابية .

واستنادا لما سبق يمكن القول أن الوعي السياسي و الانتخابي يمكن أن يكتسبه الأفراد عبر سعيهم لبلوغ القدر المطلوب من المعرفة ، أو من الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل المجتمع مثل المؤسسات الحكومية العاملة في مجال الإعلام والثقافة ، والتعليم ، أو المؤسسات المدنية غير الحكومية ، كالتقانات المهنية والعمالية، أو الجمعيات الخاصة، والاتحادات، والأحزاب السياسية، وعبر الاشتراك المتكرر في العمليات الانتخابية سواء أكانت برلمانية أو محلية .

2-المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية عاملا مهما في ترسيخ الوعي السياسي وتطوير السلوك الانتخابي ، والانتماء و التدريب والعمل الطوعي وبناء الخبرات السياسية، وتأهيل الأجيال الشابة للعمل السياسي .

إذ أن المشاركة هي العملية التي يقوم بها الفرد أو الجماعة بإرادته الحرة المستقلة في صياغة أنماط الحياة السياسية و المجتمعية ، في المجتمع الذي يعيش فيه ،وللمشاركة مجالاتها المتعددة ، منها العمل الحزبي ، وجماعات الضغط بمختلف أشكالها . على أن أهم وسائل المشاركة "هي التي تصدر من حق المواطن في الإدلاء

2003

بصوته في الانتخابات ، والاستفتاءات العامة ، وفي ذلك تعمل الحكومات على الحفاظ على حماية هذا الحق بما يتماشى مع أساليب الديمقراطية⁽²⁾.

لقد أقرّ الدستور العراقي لعام 2005 ، بشكل واضح وصريح على أن المشاركة واحدة من الحقوق السياسية، التي لا ينبغي حرمان أي مواطن منها بسبب قوميته أو أثنيتها، كما أقر مبدأ السيادة الشعبية كمبدأ يستند عليه حق المساهمة في الشأن العام⁽³⁾.

وانطلاقاً بما تحمله المشاركة السياسية في مفهومها الواسع ، من أبعاد تتعلق بمحمل النشاطات التي تهدف الى التأثير على صنع القرار السياسي ، كان لا بد من الوقوف على أبرز الاشكال التي تتمثلها المشاركة السياسية بشكل عام ، فيعد كل من التصويت في الانتخابات، والترشيح للمجالس الانتخابية ، والمشاركة في الحملات الانتخابية للمرشحين ، والمشاركة في النشاطات الأخرى المتنوعة المتعلقة بالمجتمع المحلي. وتبوؤ المراكز السياسية في مختلف مستويات السلطة ، تعد هذه كلها مظاهر وأشكالاً للمشاركة السياسية في أي مجتمع.

وتتوقف المشاركة الواسعة في الانتخابات على عوامل عديدة من أهمها:

– الحياد والتزوير : فإذا كانت الانتخابات حيادية سترتفع نسبة المشاركة. أما إذا كانت مزورة فستقل نسبة المشاركة فيها⁽¹⁾.

– البيئة الاجتماعية : لا شك أن نسبة كبيرة من الناخبين يتأثرون بالظروف البيئية والاجتماعية التي يعيشون فيها، فكثيراً ما نجد أن أنماط التصويت الانتخابي متأثرة بالسلوك الانتخابي للعائلة و الجيران و الزملاء . وكذلك إذا كانت البيئة ريفية فإن التصويت يخضع لاتجاهات عشائرية ، والتصويت يكون بشكل جمعي أكثر من المدينة⁽²⁾.

- الوضع الاقتصادي: . فقد يصوت الناخبون لصالح الجهات التي تدعو الى تحسين مستواهم الاقتصادي خاصة في المجتمعات التي تعاني من البطالة والفقر، ويميل السكان الى الاحزاب و المرشحين الداعين الى التغيير الاقتصادي، بهدف تحسينه ، بينما يصوت الأغنياء لصالح الجهات المحافظة الداعية الى بقاء الوضع الاقتصادي كما هو والتي تقف في وجه التغيرات الادارية للدولة⁽³⁾ . وبذلك يمكن أن تفسر الظروف الاقتصادية و الوضع المعاشي للناخب العراقي نسبة من أنماط التصويت.

- سمات المرشح أو القائمة الانتخابية: لا شك أن الصفات الشخصية لرئيس القائمة الانتخابية ، أو المرشح أثر على نمط التصويت. فكثيرا ما يصوت الناخبون لصالح قائمة حزب معين ، بسبب قوة ذلك الحزب، أو تلك الجهة. كذلك يمكن أن تؤثر الصفات الشخصية للمرشح على الاتجاهات التصويتية للناخبين⁽⁴⁾.

- فضلا عن تلك العوامل ، هناك عوامل أخرى تتعلق بتأثير وسائل الاعلام ، إضافة الى العمر ، والجنس ، والمستوى العلمي و المعرفي لجمهور الناخبين.

وبذلك تكون المشاركة في العملية السياسية ، سواء بالترشيح أو بالتصويت أو بالحملات الانتخابية ، أبرز أشكال المشاركة السياسية في العراق ، كونها تعكس أهم مؤشرات التحليل في دراستنا هذه .

1-حجم الترشيح ومعدل التنافس على المقعد النيابي:

يعد حجم الترشيح ، ومعدل التنافس الانتخابي على المقعد النيابي ، سواء على مستوى الدائرة الانتخابية، أم على المستوى الوطني أحد المؤشرات على مدى تفاعل الهيئة الناخبة، مع العملية الانتخابية من جهة ، ومدى تأثير الانتخابات وتعددتها على تطور الوعي الانتخابي للجسيم الانتخابي، أو الهيئة الناخبة من جهة ثانية.

لقد فاقت معدلات المشاركة بالترشيح في الانتخابات النيابية لعام 2014 ، وكما يشير الجدول رقم (5)، كل معدلات المشاركة في جميع الانتخابات التي جرت منذ

2003

عام 2005، حيث بلغ مجموع المرشحين (9039) مرشحا و مرشحة .ويمكن التعرف على مستوى التطور في السلوك الانتخابي لدى المواطن العراقي ، من خلال مقارنة معدلات المشاركة ترشيحا مع الانتخابات السابقة. ففي انتخابات الجمعية الوطنية في 30/1/2005، بلغ عدد المرشحين الكلي (7761) مرشحا، الذين تنافسوا على (275) مقعدا الخاصة بالجمعية الوطنية التأسيسية، فيما بلغ عدد المرشحين الكلي في انتخابات مجلس النواب في 15/12/2005 (7655) مرشحا⁽¹⁾.

بينما في الانتخابات النيابية لعام 2010، هبط عدد المرشحين الى (6234) مرشحا.

جدول رقم (1) معدل التنافس على المقاعد العامة في الدوائر الانتخابية المختلفة 2014

المحافظة	عدد المقاعد	عدد المرشحين	الذكور	الإناث	عدد الكيانات المتنافسة	معدل التنافس على المقعد الانتخابي
بغداد	69	3309	2323	986	43	365,95
البصرة	25	776	560	216	25	31,04
ميسان	10	204	150	54	14	20,4
القادسية	11	394	282	112	21	35,81
ذي قار	19	652	472	180	23	34,31
النجف الاشرف	12	303	221	81	18	25,25
المنشي	7	158	114	44	12	22,57
كربلاء المقدسة	11	306	221	85	18	27,81
بابل	17	572	412	160	20	33,64
ديالى	14	297	210	87	17	21,21
الأنبار	15	273	191	82	13	18,2
واسط	11	414	297	117	22	37,63
دهوك	11	89	62	27	7	8,09
أربيل	15	140	99	41	9	9,33
السليمانية	18	155	110	45	7	8,61
صلاح الدين	12	227	163	64	13	18,91
كوكوك	12	314	226	88	20	26,16
نينوى	31	457	322	135	16	14,74
المجموع	320	9039	6435	2604	318	

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

2003

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة الى حدوث تباين ملموس على صعيد معدل التنافس على المقعد الواحد في الدوائر المختلفة ، فقد عكست الدورة الأخيرة معدلات مرتفعة لبعض الدوائر ، وخصوصا محافظة بغداد، أعلى معدل للتنافس بواقع (365) مرشح / المقعد الواحد، وهي نسبة عالية جدا، بينما سجلت محافظتي (دهوك ، والسليمانية) أدنى نسبة تنافس على المقعد الواحد ، بواقع تنافس (8) مرشحين / المقعد.

2- المشاركة على المستوى العام

لقد تمخض عن المشاركة في الانتخابات النيابية لعام 2014 ، وضمن جملة المؤشرات على مقياس المشاركة على المستوى العام نسب قد تكون مثيرة للجدل ، فمن بين (36,859,907) مواطنا هم العدد الاجمالي للسكان في العراق⁽¹⁾ . كان هناك مامجموعه تقريبا (20,091,396) ممن يحق لهم المشاركة في الانتخابات وفقا لسجلات المفوضية العليا للانتخابات، وبالمقابل فقد حصل ما مجموعه (17,179,718) مواطنا على البطاقة الانتخابية للتصويت العام ، أي بنسبة (85,35%) ، كما وزعت المفوضية (934,769) بطاقة للتصويت الخاص ، بنسبة (92,63%) . وبلغ مجموع البطاقات الموزعة للتصويت العام و الخاص (18,114,487) بطاقة وبنسبة (85,73%)⁽²⁾ . مما يعكس تسجيلا واسعا على غير المتوقع للدورة الأخيرة من خلال الظروف التي سادت قبيل الانتخابات ، والذي يمكن تفسيره بالنشاط و الدعاية الحكومية الكبيرة ، والمتجسد بجهود المفوضية العليا للانتخابات ، باتجاه دفع المواطنين نحو ضرورة مراجعة مراكز التسجيل ، وعبر الاحتكاك المباشر أو من خلال وسائل الاعلام المتنوعة ، فضلا عن الجهود التي بذلتها المرجعيات الدينية من خلال المساجد و الحسينيات ، وكذلك منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بالشأن الانتخابي و الترموي ، مما أسهم بشكل واضح في رفع مستوى الوعي الانتخابي لدى المواطن العراقي . لكن نسبة التصويت العامة لم تكن بمستوى الأهتمام الذي أبداه الناخبون في مرحلة التسجيل (مرحلة تحديث سجل

2003

الناخبين). إلا أن ذلك لا يقلل من شأن نسبة التصويت العامة ، فهي نسبة جيدة وفقا لمعايير المنظمات الدولية التي تعنى بالشأن الانتخابي .

أما نسبة المصوتين المسجلين ، فقد بلغت حسب عدد الناخبين الكلي تقريبا (62%)، فيما بلغت نسبة المقترعين حسب عدد مستلمي بطاقة الناخب تقريبا (73,54%) ، وهي النسبة الحقيقية باعتبار أن من له حق الاقتراع هو الناخب الذي يمتلك بطاقة انتخابية . ومن خلال النظر الى الجدول رقم (5) فإننا نستطيع أن نقسم الدوائر الانتخابية العراقية بحسب نسب التصويت الى عدة فئات :

1-الفئة الأولى (44 – 54 %) ، وهي تضم المحافظات (الانبار ، بغداد ، نينوى) ، هذه الفئة ضمت محافظة بغداد ذات الثقل السكاني و الانتخابي الكبير حيث بلغ عدد سكانها وفقا لبيانات وزارة التجارة (8,291,631) نسمة ومجموع عدد الناخبين تقريبا (4,904,058) ناخب. وعدد المقاعد المخصصة لها مع مقاعد الاقليات (71) مقعدا . وهي تمثل أكثر من ربع الناخبين في عموم المحافظات . لكننا نرى انخفاض نسبة عدد المصوتين فيها و الذي سجل (53,5%) ، مما أثر على الوزن النسبي لقيمة المقعد الانتخابي الافتراضي في بغداد بـ (68,990 صوت) ، بينما في محافظة ديالى (38,411) صوتا ، وهو قليل بالمقارنة مع المحافظات الأخرى⁽¹⁾. أما محافظتي الانبار ، و نينوى فقد يكون الاربك الامني الذي شهدته ، عاملا مؤثرا في انخفاض نسبة التصويت فيهما ، وخصوصا محافظة الانبار .

2-الفئة الثانية (57 – 62%) وهي تضم أربعة دوائر انتخابية (صلاح الدين ، ميسان ، ديالى ، البصرة) .

3-الفئة الثالثة (65 – 69 %) وتشمل خمس دوائر هي (ذي قار ، المثنى ، كركوك ، كربلاء المقدسة ، بابل)

4-الفئة الرابعة (70 – 76%) وتضم سبعة دوائر انتخابية هي (واسط ، القادسية ، أربيل ، السليمانية ، دهوك ، النجف الاشرف) .

2003

جدول (2) نسبة مشاركة المحافظات العراقية في انتخابات 2014 للتصويت (العام

والمشروط)

ت	المحافظة	النسبة حسب عدد الناخبين الكلي				النسبة حسب عدد مستلمي بطاقة الناخب		
		عدد الناخبين المسجلين	عدد المصوتين	نسبة الاقبال	عدد المقاعد	عدد مستلمي بطاقة الناخب	عدد الذين صوتوا	نسبة الاقبال
1 .	بغداد-الرصافة	2762973	1593988	58%	71	2335323	1592222	68%
2 .	بغداد-الكرخ	2141085	787293	49%		1764827	1052463	60%
3 .	البصرة	1611794	1006728	62%	25	1287484	1001680	78%
4 .	ميسان	605031	351396	58%	10	501900	351603	70%
5 .	القادسية/الديوانية	662708	475602	71%	11	602531	473494	79%
6 .	ذي قار	1075824	707013	65%	19	906875	697497	77%
7 .	النجف الاشرف	768519	546737	75%	12	677580	535063	79%
8 .	المنجى	419471	276070	66%	7	358686	276348	77%
9 .	كربلاء المقدسة	617846	427470	69%	11	548064	426107	78%
10 .	بابل	1041989	723618	69%	17	946340	721057	76%
11 .	الانبار	531067	381454	44%	15	429344	393812	92%

2003

78%	483440	619993	11	70%	483440	690566	واسط	1 2 .
83%	465718	559636	11	76%	469044	612059	دهوك	1 3 .
84%	713294	845399	15	73%	712369	971196	أربيل	1 4 .
87%	859868	985702	18	74%	862458	1168461	السليمانية	1 5 .
66%	435226	657639	12	57%	435226	769572	صلاح الدين	1 6 .
75%	568660	753828	12	68%	574421	841297	كركوك	1 7 .
66%	1034290	1573140	31	54%	1036233	1912447	نينوى	1 8 .
67%	537757	804998	14	61%	537757	887491	ديالى	1 9 .
73.54%	12619599	17159289	328	62%	12,388317	20091396	المجموع	

تم اعداد الجدول بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

لقد تفاوتت نسب الاقتراع من محافظة لأخرى، فكانت الدوائر الحضرية مثل محافظة بغداد أقل حظاً من مثيلاتها ذات الطابع الريفي، في نسبة الإقبال على التصويت. إذ حصلت الدوائر ذات الطابع الريفي (العشائري) على نسب إقبال أعلى، مثل (المشنى، القادسية، ذي قار، النجف الأشرف، كربلاء المقدسة)، فقد حققت نسبة المقترعين الى مستلمي بطاقات الناخب حوالي (77%) في المشنى، وحوالي (

2003

79% في النجف الاشرف ، والقادسية ، و (77%) في ذي قار. بينما كان نصيب محافظة بغداد متدنيا إذا ما قورن بباقي المحافظات الأخرى ، إذ سجلت نسبة تصويت (53,5 %) على المستوى العام ، و حوالي (64%) من نسب المقترعين الى مستلمي بطاقات الناخب.

فيما كانت النسب في بقية المحافظات العربية تدور في فلك هذه الارقام كما موضح في الجدول رقم (2)0

أما بالنسبة لمحافظة اقليم كوردستان (أربيل ، السليمانية ، ودهوك) فقد حافظت على مركز الصدارة في نسبة الاقبال على التصويت سواء على المستوى العام، أم على مستوى نسبة الاقبال الى نسبة عدد مستلمي بطاقات الناخب .

تعكس هذه النسب مجموعة مؤشرات مهمة فيما يتعلق بدور العشائر الذي بدا مفعلاً في كل الدورات الانتخابية بما فيها الاخيرة (2014)، والتي لها دلالات و أبعاد مختلفة على الإطار العام الذي يعمل فيه مجلس النواب العراقي ، و الآليات التي يستخدمها أعضاء مجلس النواب لتحقيق مصالح مواطنيهم ، والتي اصبحت مجرد مطالب خدمية لمناطق ودوائر مختلفة ، فضلا عن طبيعة النظام الانتخابي ، الذي يسمح بالتسجيل و الترشيح والافتراع في مكان الولادة و مكان الإقامة وفقاً للبطاقة التموينية. مما يؤدي عادة الى زيادة نسبة المشاركة في المناطق الريفية.

المبحث الثالث: تباين نسبة المشاركة في انتخابات (2005 – 2010 – 2014)

تعد دراسة مستوى مشاركة الناخبين في الانتخابات ، واحدة من المسائل التي يهتم بها علم الاجتماع الانتخابي ، وعلم النفس السياسي ،فضلا عن علم الجغرافيا السياسية . والتي يمكن قياسها ، من خلال النظر الى مستوى التنافس بين الكيانات والقوائم الانتخابية ، و إذا كانت تلك القوائم معبرة عن التنوع الاجتماعي، و السياسي،والاثني . وخصوصا إذا كان هناك أكثر من تجربة انتخابية، ليتسنى للباحث إجراء مقارنة بين تلك الانتخابات.

2003

وبمقارنة ذلك مع الانتخابات السابقة وتحديدًا دورتي عام (2005) وعام (2010)، فإننا نستطيع تسجيل جملة من الملاحظات من خلال دراسة التباين في نسبة المشاركة على مستوى كل دائرة انتخابية. كما توضحها الجداول رقم (3، 4).

1- بغداد (العاصمة): تعد من الدوائر المختلطة طائفيًا و عرقيًا و دينيًا ، فضلا عن احتوائها على طبقات اقتصادية متنوعة. و بالرغم من صغر مساحتها ، تمثل بغداد الثقل الانتخابي الأكبر من بين جميع المحافظات العراقية الأخرى إذ سجلت أعلى عدد من الناخبين المسجلين (4,904,058) ناخب، ما نسبته (24,2%) من مجموع الناخبين في العراق. لكن نلاحظ انخفاض نسبة المشاركة تصويتًا في انتخابات 2014، من (70%) إلى (53,5%) ، وهي تكاد تتطابق مع نسبة التصويت في انتخابات 2010 ولم تزيد عنها سوى ب(1/2 %) فقط⁽¹⁾.

2- نينوى: التي تمتاز بتنوعها الإثني (الديني، والقومي، والطائفي). تعد الدائرة الثانية من حيث الوزن الانتخابي وفي عدد المقاعد المخصصة لها، وكذلك من حيث عدد الناخبين (1912447) ناخب ، يشكلون ما نسبته (9,5%) من مجموع الناخبين المسجلين الكلي. لكن على الرغم من الزيادة الحاصلة في عدد ناخبها عن ما كان عليه في انتخابات 2010 ، ب(209486) ناخب، إلا أن نسبة التصويت فيها قد انخفضت من (70%) إلى (66%) إلى (54%)⁽²⁾ في انتخابات 2014 ، في ظل وجود تنافس قومي واضح بين القوائم العربية و الكوردية و التركمانية ، ما يؤثر إلى احتمال تأثير الظروف الامنية السيئة على سلوك الناخب الموصلية ، خصوصا قبيل الانتخابات .

3- البصرة: تأتي بالمرتبة الثالثة من حيث عدد السكان ، وهي منفذ العراق الوحيد على الخليج ، تعد من أغنى المحافظات لاحتوائها على أكبر قدر من الاحتياط ، والانتاج النفطي ، إلا أن نسبة كبيرة من سكانها تعاني الفقر ، والبطالة ، وضعف الخدمات ، والذي قد يكون انعكاس على نسبة المشاركة فيها بالرغم زيادة عدد الناخبين المسجلين (1611794) ، والتي تمثل نسبة (8%) من اجمالي عدد الناخبين في العراق. بلغت

2003

نسبة التصويت في انتخابات 2014 (62%)⁽³⁾، وهي نسبة أعلى من نسبة المشاركة في 2010 (57%)، وأقل من نسبة المشاركة في 2005 (74%). وهي نسبة جيدة إجمالاً .

4- ميسان: لم تختلف تلك الدائرة عن مثيلاتها من الدوائر الاخرى ، في ارتفاع نسبة المشاركين فيها بنسبة (73%) في 2005 ، إلا أنها سرعان ما انخفضت الى (50%) في انتخابات 2010، وما لبثت أن ارتفعت الى (58%) في الدورة الانتخابية 2014 ، والذي يمكن أن يعزى الى تطور الواقع الخدمي إذا ما قورنت بالمحافظات الجنوبية الأخرى.

5- القادسية: أحد محافظات الفرات الأوسط وهي من الدوائر الانتخابية التي تتميز بطابعها العشائري ، لم تكن نسبة التصويت فيها مرتفعة كثيراً في انتخابات 2005 ، حيث كانت بحدود (64%)، ثم مالبت أن انخفضت في انتخابات 2010 الى (62%) على الرغم من الزيادة التي حدثت في عدد ناخبها. بينما في الانتخابات الاخيرة 2014 تُوْشِر زيادة واضحة في نسبة المشاركة (71%)⁽¹⁾ بعد أن ارتفع عدد الناخبين فيها الى (662708) ناخب وهي نسبة جيدة جداً إذا ما قورنت بالدوائر الأخرى.

6- ذي قار: وهي من المحافظات الجنوبية التي تتشابه في بنيتها الاجتماعية والعشائرية العربية، والمصنفة كإحدى ساحات التنافس بين القوى و القوائم الانتخابية الشيعية. بعد أن زاد عدد الناخبين فيها الى (1075824) ، إرتفعت نسبة التصويت فيها الى (65%)⁽²⁾. في الانتخابات الاخيرة ، بعد أن انخفضت في دورة 2010 الى (60%) عن سابقتها دورة 2005 (71%).

7- النجف : وهي إحدى المحافظات ذات القدسية لدى أغلبية الشعب العراقي، كما أنها مقر لأعرق الحوزات الدينية الشيعية ، ومحل إقامة المرجعية الدينية العليا المتمثلة بمرجعية السيد علي السيستاني، والتي كان لها الدور الأكبر بالتأثير على جمهور الناخبين في المحافظة والمحافظات العراقية الاخرى. سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت

2003

(75%) بعد ان زاد عدد الناخبين فيها الى (768519)³. وهي أعلى نسبة لتلك الدائرة خلال الدورات الثلاثة .

8-المثنى: وهي من المحافظات الجنوبية التي تمتاز بقلّة عدد سكانها وبالتالي عدد الناخبين فيها الذي بلغ في انتخابات 2014، (419471) ناخب ، سجلت ارتفاع بسيط في نسبة المشاركة وصلت الى (66%) ، بعد أن كانت في انتخابات 2005 ، و 2010 (66%) ، و(61%) على التوالي . وهي نسبة جيدة إذا ما قورنت مع الدوائر الانتخابية الأخرى⁴.

9-كربلاء: وهي إحدى الدوائر الانتخابية التي تعد من معقل الأحزاب و القوى الإسلامية الشيعية . وقد امتازت بتسجيل نسب جيدة من المشاركة في الانتخابات منذ انتخابات 2005 ، 2010 ، 2014 . (70%) ، (75%) ، (69%) على التوالي . وهنا يبرز تأثير المؤسسة الدينية على السلوك التصويتي للناخبين في تلك الدائرة .

10-بابل : هي إحدى محافظات الفرات الأوسط ، ذات أغلبية شيعية ، وإن كانت المناطق الشمالية منها ذات تنوع طائفي . بعد ان ازداد عدد الناخبين فيها الى (1041989) في انتخابات 2014 ، وصلت نسبة المشاركة الى (69%) ، بعد أن كانت (63%) في انتخابات 2010 . وهي نسبة جيدة جداً¹ .

11-واسط : بعد أن انخفضت نسبة المشاركة في تلك الدائرة أبان الانتخابات النيابية عام 2010 الى (60%) ، عن النسبة التي حققتها في انتخابات 2005 ، (68%) . استطاعت أن تسجل تزايد ملحوظ في الانتخابات النيابية 2014، وصل الى (70%) ، بعد تزايد عدد الناخبين فيها الى (690566) ناخب².

12- الأنبار : وهي من محافظات العراق الغربية، المتجانسة قومياً وطائفياً (عربية سنية)، ذات طابع عشائري كما هو الحال في عموم محافظات العراق ، حيث يتوافر رؤساء وزعماء قبليون على منزلة محترمة ، ولهم صوت مسموع في مناطقهم . تتميز بكبر مساحتها . وقلّة عدد سكانها البالغ بحسب احصائيات وزارة التجارة أواخر عام 2013 (1680084) نسمة . بلغ عدد الناخبين فيها في الانتخابات النيابية 2014

2003

(531067) ناخب ،أما نسبة المشاركة فهي (44%) وهي أدنى نسبة مشاركة بين جميع المحافظات العراقية الاخرى ، بعد أن كانت نسبة التصويت في انتخابات برلمان 2005 (86%)، وهي نسبة مرتفعة جاءت كتعبير عن الغبن السياسي الذي كانوا يشعرون به نتيجة تدني نسبة مشاركتهم في انتخابات الجمعية الوطنية والتي وصلت الى (2%) فقط . لكنها سرعان ما هبطت الى (61%) في انتخابات 2010 . حيث أن تلك المحافظة عانت وبصورة مستمرة من الارياك في ملفها الأمني ، ومعاناتها من وجود المجاميع المسلحة ذات التوجهات و الأهداف المتباينة ، والتي أثرت بشكل واضح على توجهات جمهور الناخبين .وبالتالي عزوف نسبة كبيرة منهم عن المشاركة في الانتخابات . وإذا تابعنا نسب مشاركة تلك الدائرة الانتخابية ، منذ انتخابات الجمعية الوطني ومن ثم الاستفتاء على الدستور ، إذ عارضت اقرار الدستور في استفتاء عام 2005 بنسبة (97%). بلغت نسبة من صوت بنعم للدستور (3%) فقط ⁽³⁾.

13-صلاح الدين :وهي من الدوائر ذات التنوع الاثني (القومي و الطائفي)، التي امتازت خلال الانتخابات البرلمانية 2005 ، و 2010 ، بارتفاع نسبة المشاركة فيها (98%) ، الى (73%) على التوالي ، نجدها قد انخفضت في الانتخابات الأخيرة الى (57%) على الرغم من الزيادة التي شهدتها في عدد الناخبين المسجلين (769572) ناخب . والذي يمكن أن يفسر بالتدهور الامني الذي شهدته المحافظة، أسوة بالمحافظات الأخرى ذات الأغلبية (السنية) ⁽⁴⁾.

14-ديالى : والتي تمتاز هي الأخرى بتنوع قومي و طائفي ، شهدت إضطرابات أمنية متتالية ، نتيجة وجود الجماعات المسلحة . بعد ان سجلت نسبة مشاركة مرتفعة نسبيا (74%) في انتخابات 2005 ، سرعان ما انخفضت الى (62%) في 2010، والى (61%) ⁽⁵⁾. في الانتخابات الأخيرة .

15-دهوك: وهي احدى المحافظات الشمالية، التابعة الى إقليم كوردستان،المتجانسة قوميا مع وجود بعض الأقليات كالمسيحيين. التي عرفت بنسب مشاركتها العالية منذ انتخابات 2005، و 2010، حيث سجلت نسب المشاركة فيها (92%)، و)

2003

80%) على التوالي . إلا انها سرعان ما انخفضت نسبة المشاركة فيها في انتخابات 2014 الى (76%) ،على الرغم من الزيادة التي شهدتها في عدد الناخبين و الذي وصل الى (612059) ناخب¹ . لكنها تبقى تصنف من الدوائر ذات نسب المشاركة المرتفعة.

16- أربيل : عاصمة اقليم كردستان ، تصنف المعقل الرئيس للحزب الديمقراطي الكوردستاني ، ارتفع عدد الناخبين فيها الى (971196) ، إلا أن نسبة المشاركة فيها سجلت (73%) في الانتخابات الأخيرة ،وهو أقل مما كان في انتخابات 2005 ، و 2010 ،(95%) ، و (76%) على التوالي² .

17- السليمانية: وهي من المحافظات الشمالية الكبيرة ،من محافظات اقليم كردستان ، تعد تاريخيا من مناطق نفوذ الحزب الوطني الكوردستاني برئاسة جلال الطالباني . حتى انتخابات عام 2010 ، عندما تصاعد نفوذ حزب كوران / التغيير برئاسة نشيروان مصطفى . وهي من المحافظات ذات المشاركة الواسعة ، فبعد أن زاد عدد الناخبين فيها الى (1168461) ناخب ، بلغت نسبة المصوتين (74%) بعد أن كانت (73%) في 2010 ، وهي نسبة جيدة جدا بالرغم من انخفاضها عن انتخابات 2005 (86%)³ .

18- كركوك : وهي من المحافظات العراقية المهمة من حيث تنوعها العرقي ، واحتياطها ونتاجها النفطي الكبير ، تلك الدائرة الانتخابية التي طالما شهدت تنافسا سياسيا كبيرا بين القوى و الاحزاب الكوردية من جهة ،و العربية و التركمانية من جهة أخرى ، منذ انتخابات 2005 نحيث وصلت نسبة المصوتين فيها (86%) ، ثم (73%) في انتخابات 2010 ، و(68%) في انتخابات 2014 ، على الرغم من زيادة عدد الناخبين فيها الى (841297)⁴ .

جدول (3) نسبة المشاركة في انتخابات 2005

المحافظة	عدد الناخبين	عدد المصوتين	الوزن النسبي لكل مقعد	نسبة الاقبال	عدد المقاعد
بغداد	3857499	2702541	44778	70.10%	59
نينوى	1343381	942514	48555	70.20%	19
البصرة	1096749	813758	50170	74.20%	16

2003

15	86.10%	53302	809759	961786	السلمانية
13	95.30%	62797	828810	870026	اربيل
12	71.90%	48552	588415	818939	ذي قار
11	79.40%	53067	593828	747588	بابل
10	74.90%	51961	529755	707598	ديالى
9	86.10%	65070	595425	691581	كركوك
9	86.40%	64408	585429	677821	الانبار
8	98.40%	67810	555755	564607	صلاح الدين
8	72.80%	47460	385533	529890	النجف الاشرف
8	64.70%	41874	338925	524073	القادسية
8	68%	43831	354563	521466	واسط
7	92%	59707	422218	458924	دهوك
7	73.30%	45825	323250	441168	ميسان
6	70.40%	50882	309771	439764	كربلاء المقدسة
5	66.10%	41158	208662	315842	المنشي
230	76%		11888911	15568702	المجموع

تم اعداد الجدول بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

جلول (4) نسبة المشاركة في انتخابات 2010

عدد المقاعد	نسبة الاقبال	الوزن النسبي للمقعد	عدد المصوتين	عدد الناخبين	المحافظة
68	53%	37198	2529440	4599782	بغداد
31	66%	33995	1053850	1702964	نينوى
24	57%	33950	814804	1466512	البصرة
17	73%	49037	833631	1098451	السلمانية
14	76%	48600	680408	917685	اربيل
18	60%	31606	568900	993372	ذي قار
16	63%	36643	586281	961293	بابل
13	62%	38684	502896	840241	ديالى
12	73%	46420	557037	787673	كركوك
14	61%	32991	461878	802378	الانبار
12	73%	40722	488668	696913	صلاح الدين
12	61%	34268	411217	696599	النجف الاشرف
11	62%	33939	373339	619862	القادسية
11	60%	34265	376910	638699	واسط
10	80%	42471	424715	574138	دهوك
10	50%	27282	272818	561742	ميسان

10	75%	33343	333434	564691	كربلاء المقدسة
7	61%	32714	229000	379078	المثنى
310	62%		11499226	18902073	المجموع

تم اعداد الجدول بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

يمكن أن نخلص من المؤشرات السابقة لنسب المشاركة ، هو أنها وعلى مدى ثلاثة دورات انتخابية متتالية ، لم تحدث تغييرات كبيرة خصوصا بعد الانتخابات النيابية عام 2005. وعلى الرغم من أن دورة عام (2014) ، التي أحدثت البيئة السياسية التي سبقتها إرهابا تفتيد بأنها - ووفقا للعديد من المتغيرات - ستلاقي إقبالا جماهيريا متواضعا . إلا أن ما حدث هو أنها لم تكن مختلفة كثيرا عن الدورات السابقة ، وخاصة دورة (2010) ، ومن ثم جاءت نسب المشاركة منسجمة ، الى درجة كبيرة مع المؤشرات في الدورات السابقة .

إضافة لما سبق يمكن القول أن ضعف الاحزاب السياسية ، واستمرار أهمية التنظيمات الإرثية والبعث الطائفي ، والعراقي ، وضعف أهمية البرلمان من الناحية السياسية للمواطنين ، كلها قد تعكس واقعا مفسرا لعدم تصاعد معدلات المشاركة في الاقتراع ، وبقيائها ضمن مستويات متوسطة أو جيدة على المستوى العام وليست جيدة جدا أو ممتازة . ويمكن أن نجمل جملة اسباب عن ذلك :

1- ضعف الاحزاب السياسية : على الرغم من وجود عدد كبير من الاحزاب الآيديولوجية ، إلا أن الانتماء الى الاحزاب لا يزال متدنيا ، فمن الملاحظ أن معظم الاحزاب السياسية في العراق بإستثناء بعض القوى والكيانات الفتوية ، الاسلامية ، و القومية (الشيعية ، و الكوردية). لا زالت تعاني من ضعف قدرتها على تأطير أو التأثير على الرأي العام ، وانعدام دورها في تحقيق حشد عام وتعبئة سياسية جماهيرية عامة . يعكس ضعف الاحزاب بهذا الشكل ، مأزق حقيقي لتلك الأحزاب ، ولمنظمات المجتمع المدني الحديثة في العراق ، والتي قد تجلت مظاهرها في :

2- عدم وجود قاعدة جماهيرية عامة و واسعة للأحزاب السياسية (رغم تفاوت ذلك من حزب لآخر) إذ أن النسبة الأكبر من العراقيين غير منتمين الى الاحزاب السياسية.

2003

3- ضعف أو عجز الاحزاب عن التأثير في الرأي العام ، رغم حرية التعبير المتاحة في العراق بعد التغيير ، إلا أن عجز تلك الاحزاب عن تطوير وسائل فاعلة في التوعية و التأثير على الرأي العام ، قد أظهر جليا عجزها أن تكون البديل لأي تنظيم تقليدي في المجتمع .

4- استمرار قوة التنظيمات التقليدية (العشيرة) :

فقد حافظت العشيرة بوصفها تنظيما تقليديا عراقيا عريقا ،على قدرتها على خلق نوع من التعبئة في العمليات الانتخابية ، فأصبحت العشيرة قادرة على تقديم مرشحها، وحشد الأصوات لهم ، وبالتالي قدرتها الى الوصول و التأثير باصحاب القرار ، والضغط باتجاه تحقيق مصالحها ، عبر توفير إطار يدافع عن مصالحهم ويلبي مطالبهم من الخدمات وغيرها⁽¹⁾. وبذلك أظهرت العشيرة قدرة على التكيف مع قواعد العملية الديمقراطية و الانتخابية ،مما أجبر الاحزاب و القوائم الانتخابية الى التوجه نحو العشائر بدافع الحصول على أصواتها من خلال ادخال عدد من زعمائها أو أفرادها كمرشحين في قوائمهم الانتخابية.

5- ضعف أهمية مجلس النواب لدى جمهور الناخبين :

مما لا شك فيه أن "وجود برلمان يمثل المواطنين ، ويستطيع الضغط باتجاه تحقيق أهدافهم ومصالحهم المختلفة ، من المسائل المهمة في الحياة السياسية لأي مجتمع . والأهم من ذلك هو وجود درجة من الثقة و الاقتناع من المواطنين بقدرة هذا البرلمان على تلبية وتحقيق اهدافهم ومصالحهم المختلفة ، وتعكس أهمية البرلمان أيضا بالنسبة للمواطنين مدى ايمانهم بتحقيق التغيير السياسي في البلاد"⁽¹⁾ .

ومن خلال الاحداث السياسية المتعاقبة في العراق وخصوصا بعد التغيير ، و طبيعة العلاقة المأزومة و غير المنسجمة التي تربط مجلس النواب مع الحكومة ، وعدم قدرته على الارتقاء الى مستوى طموح المواطنين .أدى ذلك الى انخفاض نسبة الرضا عن أداء الدورات البرلمانية المتعاقبة مما انعكس بدوره على مستوى المشاركة لجمهور

2003

الناخبين، ومن ثم سلوكهم الانتخابي ومن هذا المستوى للمشاركة، هناك مشاركة للمرأة الذي يعكس سلوكها الانتخابي، التصويتي والترشيحي.

1- المشاركة النسوية

إن المرأة في العراق تتصف بمشاركة متدنية في الإطار السياسي الرسمي التقليدي، مثل التصويت و الترشيح، والنشاطات الخاصة بالحملة الانتخابية. لأسباب ذات طابع سياسي و إجتماعي و ثقافي. فمنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921، حتى العام 2003، لم تأخذ نصيبها من المشاركة الفاعلة، ففي العهد الملكي بقيت المرأة محرومة من المشاركة في الانتخابات تصويتا و ترشيحا². أما العهد الجمهوري، فلم يشهد أي عملية انتخابية فعلية حتى صدور قانون المجلس الوطني رقم (55) لسنة 1980، حيث جرت أول انتخابات تشريعية، هذا ولم ترتفع نسبة تمثيل النساء في كل دورات المجلس عن (8,10%)³.

أما مصالح النساء، فقد كانت تمثل من خلال منظمة غير حكومية للمرأة أطلق عليها اسم الاتحاد العام لنساء العراق، والتي تعد إحدى أدوات النظام البعثي. وعطفا على ذلك فقد كانت المرأة تضطهد بسبب نشاطها السياسي، أو حتى النشاطات السياسية لأفراد العائلة، لا سيما إن كانت هذه النشاطات تتعارض بأي شكل من الأشكال مع توجهات الحزب الحاكم⁴.

لا يقتصر الأمر على الجانب السياسي حيث تؤدي العوامل الاجتماعية دورا مهما في إعاقة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وخصوصا في المجتمعات الذكورية، فالثقافة السائدة، التي تشكل منظومة القيم و المعتقدات، والممارسات و الاتجاهات المشتركة لمجموعة من الناس، والتي تؤثر في سلوكهم وطرق تفكيرهم، هي التي تحدد الأدوار الجنسانية التي يقبلها المجتمع للمرأة و الرجل كل حسب جنسه، كذلك التنشئة الاجتماعية التي لها دور في تكوين نظرة المجتمع لموقع المرأة في الحياة السياسية¹.

2003

إن لطبيعة المجتمع العراقي الذي يتصف بأنه مجتمع ذكوري ، ينظر للمرأة على أنها كائن ضعيف ، تحتاج الى الرجل من أجل تأمين مستلزمات حياتها .ومن ثم أصبحت العقلية الاجتماعية المؤسسة على الأعراف والقيم العشائرية لا تفضل العمل السياسي للمرأة، لأن هذا النشاط فيه من العنف و القسوة ما يجعله يصعب حتى على الرجال نظرا الى حالة عدم الاستقرار ، وبسبب حكم الاستبداد الذي عرفه العراق ، باعتباره أحد دول الشرق الأوسط غير المستقر².

بعد التغيير الذي طرأ على العراق وتحول نظامه السياسي من النظام الدكتاتوري " نظام الحزب الواحد" الى النظام الديمقراطي التعددي ، لجأ المشرع الى أسلوب لإنصاف المرأة العراقية ، ورفع الحيف الذي أصابها إبان الانظمة السياسية السابقة وضمان تمثيلها في البرلمان عبر اعتماد نظام " الكوتا " .

وقد ضمنت تلك الكوتا أو الحصّة للمرأة ،وهي سابقة لم تكن موجودة في العراق. دستوريا، وقانونيا .حيث نص عليها كل من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004، ودستور العراق النافذ لسنة 2005³. وكذلك الأنظمة الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في كل العمليات الانتخابية التي جرت منذ عام 2005.

لقد شاركت المرأة في انتخابات الجمعية الوطنية في 30/1/2005، ترشيحا وتصويتا، فحصلت على (87) مقعدا من أصل (275) أي مانسبته تقريبا (31%) .وقد كان لقانون الانتخابات القائم على نظام التمثيل النسبي و القائمة المغلقة ، مع اعتبار العراق دائرة انتخابية واحدة .دورا كبيرا في تحديد حصة تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية. وعدم فوز أي امرأة خارج الكوتا .

وفي الانتخابات النيابية في 15/12/2005، حيث بقيت القائمة مغلقة واستبدل المشرع الدائرة الانتخابية الواحدة بنظام الدوائر المتعددة ، من خلال جعل كل محافظة وفقا لحدودها الادارية دائرة انتخابية واحدة .فكانت حصة تمثيل المرأة (73) مقعدا ، ما نسبته تقريبا (26%).

2003

بينما في انتخابات مجالس المحافظات لعام 2009 ، وعندما اعتمدت القائمة المفتوحة ، حصلت أربعة نساء على مقاعدهن بدون كوتا . وقد كانت هذه المرة الأولى التي تحصل فيها المرأة على مقعد دون الاعتماد على نظام الكوتا. بعد أن تلمس الناخب العراقي قدرة المرأة العراقية على منافسة الرجل في العمل على الارتقاء بواقع المحافظات الخدمي و التنموي .

ثم ما لبثت المرأة أن تحقق نسب عالية في تمثيلها البرلماني بدون الاعتماد على نظام الكوتا ، كما جرى في الانتخابات النيابية التي جرت في 7/3/2010. عندما تمكنت (21) امرأة ، مانسبته تقريبا (25%) ، من بين (82) فائزة ، في أن يحصلن على مقاعدهن دون الاعتماد على نظام الكوتا واللاتي توزعن على (12) محافظة هي (بغداد ، وذي قار ، وبابل ، ونيوى ، و البصرة ، و أربيل، النجف ، واسط ، القادسية ، ميسان ، دهوك ، كربلاء) كانت لبغداد الحصة الأكبر بواقع (8) نساء⁽¹⁾.

وفي انتخابات مجالس المحافظات 2013 ، استطاعت (7) نساء أن يحصلن على مقاعدهن دون الحاجة الى الكوتا ، وكانت المرشحة (عائشة غزال مهدي)، عن قائمة متحدون هي من حصلت على أعلى الأصوات بجمعها (11420) صوتا في محافظة بغداد⁽²⁾.

إن ازدياد عدد المرشحات في الانتخابات النيابية 2014 ، والتي بلغت ما مجموعه (2604) مرشحة ، هو أعلى معدل للترشيحات النسوية في جميع الدورات السابقة بما فيها دورة عام 2010 التي وصل فيها مجموع المرشحات (1806). وهو ما يشير من جانب الى ارتفاع الوعي السياسي لدى المرأة العراقية و الجهات المعنية بها بضرورة مشاركتها في العمل السياسي ، ومن جانب آخر يعكس الأهمية التي اعطاها المشرع العراقي للمرأة بضرورة أن يكون لها دور فاعل الى جانب الرجل في بناء الدولة والمجتمع . وبالرغم من الايجابيات التي يتوافر عليها هذا العامل، إلا أنه قد يكون دفع بعدد كبير من المرشحات الى خوض الانتخابات دون الإعداد و التحضير المسبق .

2003

2- مستوى التصويت الى المرشحات من النساء

لقد أظهرت النتائج المتعلقة بالمرشحات في الانتخابات النيابية لعام 2014، نتائج مهمة للنساء، سواء على مستوى التنافس على الترشيح، أو معدل التصويت. حيث حصلت (20) مرشحة على مقاعدهن دون الحاجة الى الكوتا، ما نسبته (24%) من عدد الفائزات الكلي (83) امرأة. واللاتي توزعن على مختلف الدوائر و القوائم الانتخابية. وقد تصدرت المرشحة (حنان سعيد الفتلاوي) عن قائمة إئتلاف دولة القانون في محافظة بابل، بحصدها (90781) صوتاً متفوقة على جميع المرشحين الفائزين من الرجال و النساء في تلك المحافظة.

عند النظر الى المرشحات الفائزات بدون كوتا نلاحظ: -أن أغلبهن من النائبات السابقات، أو عضوات في مجالس المحافظات، أي ان الناخب قد خبرهن من خلال نشاطهن المميز على صعيد العمل في المجالس التشريعية للدورات السابقة مثل (حنان الفتلاوي، وعالية نصيف، نجية نجيب ابراهيم، وآلا تحسين طلباني، صباح عبد الرسول)⁽¹⁾. كما لا يمكن إغفال حركية النائبة ونشاطها في الوسط الاجتماعي، على اعتبار أن القاعدة الفقيرة هي الأوسع في المجتمع العراقي. ومن هنا تنطلق شهرة النائبة في تفاعلها واحتكاكها مع محيطها البيئي.

-أدى تعدد العمليات الانتخابية الى مدّ الناخبين و القوائم الانتخابية بالخبرة، حيث حفزت العديد من العشائر الى تقديم مرشحات منها، وبالتالي لم يشكل المبدأ العشائري أداة تعيق النساء من المساهمة في العملية الانتخابية، لاسيما في المحافظات الوسطى و الجنوبية. وقد يكون الدافع مادي " الرواتب الضخمة للنواب و الحصول على امتيازات معنوية مثل الوجاهة و المركز الاجتماعي".⁽²⁾ لكن يبقى العامل الأهم، تصاعد الوعي لدى المرأة بعد التغيير، وانفتاح وسائل الاعلام المرئية والمسموعة، خاصة الفضائيات المتنوعة، والانترنت، وغير ذلك من التأثيرات السياسية و الاجتماعية، فضلاً عن تزايد القناعة بأن المرأة العراقية بعد التغيير قادرة

2003

على المساهمة والمشاركة من اجل توفير الخدمات وتخفيف معانات سكان منطقتها من وطأة الاحتياجات اليومية .

- لكن مساندة العشائر للنساء لا يمكن عدّها نقلة نوعية في عقلية وسلوكية العشيرة ذات الطابع الذكوري الراض لتغيير مواقفه إزاء النساء، وهذه الظاهرة ما هي إلا البداية في تغيير القيم العشائرية تجاه النساء ، وفي حالة تكرارها لدورات عديدة بحكم القانون فقد يعزز من ثقة النساء في العشيرة بذاتهن ، وقد يغير من السلوكيات والتوجهات العقلية لرجال العشيرة ، لأن الذكورية في القيم العشائرية ما زالت قوية و ليس من السهولة تغييرها³.

- اختلفت مبررات الترشيح عند المرشحات للانتخابات النيابية ، بين عوامل عدة أهمها، ضغط المجتمع بكافة مؤسساته ، أو الشعور بالقدرة على القيام بدور في خدمة الناس ، أو محاولة لاحتلال موقع في الحياة العامة . وتختلف ابعاد هذه العوامل حسب أهمية المرشحة وفاعليتها الاجتماعية

- إن من بين المؤشرات الدالة على التطور النسبي في درجة الوعي الانتخابي لدى المواطن العراقي . هو الارتفاع النسبي في أعداد المرشحين ، والمرشحات المتنافسين على المقعد الانتخابي في جميع المحافظات العراقية ، فضلا عن تزايد نسب التصويت للمرشحات من النساء.

جدول رقم (5) النساء الفائزات بدون كوتا في الانتخابات النيابية 2014

اسم المرشحة	عدد الاصوات	الكيان السياسي	المحافظة
حنان سعيد الفتلاوي	90781	اتلاف دولة القانون	بابل
هدى سجاد محمود	39691	دولة القانون	الديوانية
نجية نجيب ابراهيم	29468	الحزب الديمقراطي الكوردستاني	دهوك
ناهدة زيد منهل	28939	اتلاف ديالى هويتنا	ديالى
شيرين عبد الرحمن	17574	الحزب الديمقراطي الكوردستاني	دهوك
سعاد جبار محمد	16802	دولة القانون	النجف الاشرف
سروه عبد الواحد	14229	كوران/التغيير	اربيل
سهام موسى حمود	14011	دولة القانون	الديوانية
خولة منفي جودة	9312	دولة القانون	المثنى
أشواق نجم الدين	8955	الحزب الديمقراطي الكوردستاني	السليمانية

زبيب ثابت كاظم	8661	ائتلاف الاحرار	بابل
ندى عبد الله جاسم	8179	دولة القانون	بغداد
انتصار علي خضر	6588	متحدون للإصلاح	نينوى
سعاد حميد لفنة	5793	دولة القانون	بغداد
عائشة غزال مهدي	5454	متحدون للإصلاح	بغداد
لبنى رحيم كريم	4453	دولة القانون	بابل
ألا تحسين حبيب	4455	الاتحاد الوطني الكوردستاني	كركوك
ناهدة حميد لفنة جبر	4079	دولة القانون	بغداد
عالية نصيف جاسم	3023	دولة القانون	بغداد
صباح عبد الرسول	3001	ائتلاف الوطنية	بغداد

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

المبحث الرابع : الاستقرار السياسي

يؤشر مفهوم الاستقرار السياسي الى قدرة النظام السياسي على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من التغييرات استجابة لتوقعات الجماهير و توجهاتها و احتواء ما قد ينشأ من صراعات التي قد تصل الى استخدام العنف السياسي. أما مفهوم عدم الاستقرار السياسي فيشير الى عجز النظام السياسي بسبب ضعف مؤسساته عن إجراء ما يلزم من التغييرات استجابة لمطالب الجماهير وتوجهاتها مما قد يؤدي الى العنف المتبادل وتوسيع دائرة الصراع وإضعاف شرعية النظام وفعاليته⁽¹⁾.

إذن الاستقرار السياسي لأي بلد يعتمد بالدرجة الأولى على وجود المؤسسات السياسية القوية القادرة على العمل و النشاط⁽²⁾. بينما إذا زادت درجة الانحطاط المؤسسي وعدم قدرة هذه المؤسسات استيعاب المطالب الشعبية فإن ذلك يزيد من احتمالات تعرض تلك المؤسسات الى عدم الاستقرار⁽³⁾ أي ان وجود هيكل سياسي يؤمن للمواطنين فرص المشاركة السياسية ويعمل على توسيع نطاقها ، يساهم في تحقيق مستوى عال من الاستقرار و النمو للنظام السياسي ، وسلوك واع للناخب العراقي.

كما يؤكد بعضهم بأنه لا يمكن التعامل مع مفهوم الاستقرار بطرق علمية بحتة ، إذ لا بد من مراعات الجوانب الاجتماعية و النسق القيمي السائد في مجتمع ما في حقبة زمنية معينة⁽⁴⁾.

2003

حيث تمثل الوحدة الوطنية قاعدة أساسية للإستقرار السياسي ، لذا فإن حسم هذه الإشكالية وتعزيز التجانس و الاندماج يمثل إحدى مقومات الاستقرار السياسي وبعبارة أخرى حالة من عدم الاستقرار السياسي⁽⁵⁾.

اللافت للانتباه في المسار المؤسسي و السياسي العراقي هو أن الانتخابات، بقيت حاضرة ضمن الصيرورة السياسية مع كونها محل تشكيك يكاد يكون مستحكما بشكل يبعث على التساؤل عن وظيفتها الرئيسية في سياق سياسي مأزوم. فالصراع داخل العملية السياسية ظل موسوما بهيمنة العلاقات المأزومة بين الكتل و الكيانات السياسية الرئيسة التي تدعي تمثيلها لمكونات اجتماعية بعينها، متحكمة الى حد كبير في اتجاهاتها التصويتية. فضلا عن غياب التراضي حول أرضية الفعل السياسي .

فبعد أن مارس العراقيون الديمقراطية من خلال الانتخابات المتعددة منذ عام 2005، نلاحظ أن تعدد تلك الانتخابات وما أسفر عنها من التداول السلمي للسلطة، لم تكشف عن استقرار مؤسساتي. وبقيت الديمقراطية هشّة ، مع وجود أزمة ثقة بين القوى السياسية و المكونات الاجتماعية. فالديمقراطية ليست مجرد انتخابات ، بل هي فكر واقعي مبدئي يقوم على العقلانية العلمية وبناء تدرجي لمؤسساته السياسية ، الاجتماعية، الاقتصادية ، وثورة ثقافية – دينية ، على أساس المبادئ الوطنية ، وتنمية المواطنة الفعالة⁽¹⁾.

النموذج العراقي افتقر لتلك الأسس ، وتبنى نموذج المحاصصة السياسية القائمة على أسس أثنية طائفية – عرقية . ساهمت فيه الكيانات السياسية بشكل كبير في ترسيخ الانقسام الاجتماعي عبر وسائل مختلفة أبرزها تعبئة الجماهير من خلال الشحن الطائفي و العرقي، مع تركيز كل حزب أو قائمة أو مرشح انتخابي بأنه يدافع عن حقوق مكون معين دون غيره. كما أصبح كل من الطائفة و العرق و الدين و القبيلة ، قاعدة للانتماء الحزبي.

إن تطييف العملية السياسية أدى الى تحويل القوى السياسية الى مجاميع متنازعة ومتصارعة ،وهي بهذا البعد الطائفي غير قابلة للتوحد على المدى المنظور ،في ظل

2003

كيان سياسي متماسك، وبذلك أسهم هذا التطييف في تقطيع أواصر الثقة و القيم المجتمعية التي تدعمها ، وفي الوقت الذي يفترض من القوى و الكيانات السياسية أن تعمل على تعزيز وتنمية أواصر الثقة المتبادلة بين المكونات المجتمعية فإنها اسهمت في تمزيقها⁽²⁾. ومن ثم نتج عن هذا التطييف للعملية السياسية الى إنكار الآخر المختلف بموجب منطق الموالاتة ، لذا اتسم العمل السياسي ومنطق التعددية السياسية في العراق بالصراع بدلا من التنافس والتفاعل و بالتخاصم بدلا من التصالح وبالتوتر بدلا من التهدئة⁽³⁾. الأمر الذي شكّل عائقا أمام تطوير الوعي السياسي و الانتخابي للمواطن العراقي. وبالتالي أبقاه حبيسا في إطار المكون الاجتماعي الذي يمثله. بدلا من الفضاء الوطني العام.

لقد أصبحت المحسوبة الطائفية ، والعرقية بمثابة نظام سياسي تعمل النخب الحاكمة فيه على التوظيف السياسي للطائفة و القومية ، عبر شعارات وطقوس ، وممارسات تغذيها وتدعمها ماديا ومعنويا لكسب الصراع مع الآخر ، وهنا اتخذ الانقسام الاجتماعي شكلا سياسيا عبر حركات و كيانات مختلفة⁽⁴⁾.

ومن ثم استطاعت تلك الكيانات السياسية الى حد كبير ، تأطير السلوك التصويتي للناخبين ليكون انعكاس لواقع اجتماعي منقسم ، ساهمت تلك الكيانات في ترسيخه ، ومن ثم ضمنت وصولها أو بقائها متسيدة الساحة السياسية العراقية وهذا ما تمظهر عبر نتائج الانتخابات النيابية لعام 2014 . وبحكم كون تلك الكيانات غير متصالحة مع بعضها بعضا ، أدى ذلك الى ضعف احترام نتائج الانتخابات ، مما ولّد أزمات متكررة في كل عملية تشكيل للحكومة . فضلا عن تلكؤ عمل البرلمان على المستوى التشريعي و الرقابي. ومن ثم ضعف القدرة على بناء تحالفات سياسية عابرة للطوائف و الاعراق . قادرة على ايصال البلد الى حالة الاستقرار المنشود.

نخلص الى القول ، أن هناك ثمة سلوكيات انتخابية مختلفة، ومتعددة، وهو نتاج طبيعي لخصائص ونوعية القوى السياسية المتنافسة في هذه الانتخابات ، فضلا عن طبيعة البنية الإثنية للمجتمع العراقي ، التي انعكست على السلوك الانتخابي للجماعات و

2003

الأفراد ، سيما و أن لكل مكون من مكونات الشعب العراقي ولائات تابعة لهذا أو تلك من القوى و الاحزاب السياسية ، والذي يمكن أن يعزى ذلك الى التراكمات الثقيلة ، من الاستبداد و الإقصاء و التهميش للماضي القريب سياسيا ، واجتماعيا ، وثقافيا ، بفعل سياسات الأنظمة المتعاقبة على حكم العراق ، وعليه يمكن القول أن السلوك الانتخابي في العراق جاء ممثلا للولاءات و الانحيازات الاثنية على الأساس الديني ، والمذهبي ، والقومي ، والعشائري .

الخاتمة

انطلاقا من الفكر الخلدوني "الإنسان ابن بيئته" فإن هذا الإنسان سيكون رهين بيئته، ومن دون شك البيئة الاجتماعية واحدة من أهم تلك البيئات ، وعليه فإن فكره وسلوكه السياسي ، والانتخابي سيحدده احتباس اجتماعي ، مؤطر بقيم ومعتقدات وقناعات وأفكار اجتماعية تشيع بين أفرادهِ.

مما حد من الوعي الاجتماعي للفرد ، وحرف سيره في طريق الممارسة الاجتماعية السليمة. حيث استمد الفرد قوته من قوة الجذب القائمة في صلب النظام الطائفي العرقي والقبلي ، المسيطر على علاقاتنا الاجتماعية، وبفعل توظيف القوى الحزبية والسياسية لذلك ، وهو ما منع الفرد من أن يتجاوز هذا النظام ويبقيه في شعوره وسلوكه أسيرا للفردية الطائفية و العرقية والعشائرية، كأحد نتائج الموروث التاريخي ، القائم على القسر و الاضطهاد الطائفي و القومي الذي مارسته الحكومات المتعاقبة ، على امتداد قرابة القرن من الزمن

لقد ساهم عدد من الكيانات السياسية عبر و سائل الشحن و التعبئة الفتوية الى ترسيخ التصدع النفسي و الانقسام الاجتماعي و التشنج في العلاقات البينية ، وتوزع الولاءات بحسب التكوينات الإثنية و الدينية و الطائفية و العشائرية ، مما انعكس سلبا على السلوك الانتخابي لجمهور الناخبين الذين انساقوا خلف رموزهم العصبوية ، مستحضرين موروث ثقافتهم الفرعية .

2003

وقد ساهم في ذلك ضعف التوجه الإصلاحي الوطني، لكثير من القوى والأحزاب والكتل السياسية، التي استمرت في توجهاتها، واهتماماتها الفئوية الضيقة، دون الخروج للفضاء الوطني الأرحب.

كشفت نتائج الانتخابات بأن السلوك الانتخابي لشريحة واسعة، ولعلها الأكبر في المجتمع العراقي لم تخرج عن إطار تأثير الفئوية السياسية الطائفية، والعرقية، فضلاً عن تأثير الشخصية، دون الاهتمام كثيراً للبرامج الانتخابية للقوائم المتنافسة، مما أدى إلى إعادة إنتاج نفس الكتل السياسية الحاكمة، مع بعض التغيير في أوزانها الانتخابية. كما ظهر النظام الانتخابي كمحدد مهم ومؤثر على التوجهات التصويتية للناخبين العراقيين، ودفعهم للتصويت على أساس الانتماء الفئوي الضيق في الأغلب الأعم، وليس على أساس البرامج السياسية الوطنية للقوائم الانتخابية المتنافسة. فأصبح النظام الانتخابي عامل فرقة أكثر من كونه عامل وحدة.

كشفت الانتخابات عن عدد من أنماط السلوك الانتخابي في العراق منها:

1- نمط السلوك الأول الموالي للقيادات العقائدية ذات الطابع الديني الطائفي أو الوطني، بهدف إعادة تعزيز مبادئ ومقومات الدين و الطائفة والوطن، من منظار عقائدي أو ديني معين.

2- نمط السلوك الثاني مؤيد للقيادات التقليدية ذات الطابع القومي الحزبي والعشائري ، بهدف الإبقاء على اتجاهات الانتماءات القائمة والمصالح المرتبطة بها.

3- النمط الثالث هو النمط الداعم للتيارات والقوى المدنية (الليبرالية والعلمانية)، وهو نمط محدود نسبياً من حيث التأثير على السلوك الانتخابي.

4- أدى اعتماد مبدأ الديمقراطية التوافقية، والتي سميت في العراق بالمحاصصة الطائفية أو الإثنية، إلى نتائج سلبية، منها غياب الناخب الاستراتيجي. وظهور الناخب المؤدلج، والمحمّل بالحق، والعقد العرقية والطائفية، من خلال استحضار لتاريخ من التهميش لمكون أو شريحة أو جماعة اجتماعية معينة، غير مبال بما تفرزه نتائج الانتخابات على أساس الفعل الانتخابي الديمقراطي الوطني.

2003

على الرغم من استمرار الوجود الظاهري للمكون الاجتماعي والذي تمظهر في (الطائفة-القومية-القبيلة) وباقي أشكال الولاءات التقليدية، برزت بعض المؤشرات الدالة على التطور النسبي في درجة الوعي الانتخابي لدى المواطن العراقي تمثل في:

- الارتفاع النسبي في أعداد المرشحين، والمرشحات المتنافسين على المقعد الانتخابي في جميع الدوائر الانتخابية.
- تزايد نسب التصويت للمرأة، ونسب المشاركة تصويتا وترشيحا، خصوصا لدى فئة الشباب. مع ارتفاع نسبة عدد المرشحين من حملت الشهادات الجامعية العليا.

وهي أحد مؤشرات بوادر تشكّل السلوك الانتخابي العقلاني غير المكتمل، والتي بالإمكان تنميتها مع تكرار العمليات الانتخابية.

بناء على معطيات البحث، التي بيّنا بوضوح تأثير العوامل التقليدية الطائفية والعرقية والقبلية، وتراجع إلى حد ما العوامل الديمقراطية والفردية مثل البرامج السياسية و الخصائص الفردية للمرشحين. نقترح مجموعة من التوصيات، التي ترتبط بجهات عدة، كون موضوع تنمية الوعي الانتخابي للمواطن العراقي، ومن ثم تطور سلوكه الانتخابي، يجب أن يتم في إطار سياق مجتمعي، أوسع، فنحن بحاجة إلى مزيج متكامل تشترك فيه عدد من المؤسسات السياسية والتعليمية، ومنظمات المجتمع المدني، وفيما يأتي أهم تلك التوصيات:

- 1- العمل على تنمية وتطوير السلوك الانتخابي للمواطن العراقي، عبر إقامة مشاريع التنمية السياسية، التي يمكن أن تسهم في تنمية الوعي السياسي والانتخابي للأفراد.
- 2- الاهتمام بالمؤسسات التربوية والتعليمية، عبر وضع مناهج وبرامج تركز على أهمية المواطنة ونشر التسامح و التعايش السلمي، ونبذ القيم المنفرة مثل الطائفية والعرقية، واعتماد الهوية الوطنية الجامعة.
- 3- تعميق ثقافة المواطنة، عبر برامج تربوية وإعلامية وسياسية، مع تنمية مؤسسات المجتمع المدني.

2003

4- العمل على عقلنة السلوك الانتخابي، عبر اعتماد نظام انتخابي جديد، يمنح الناخب أكثر من صوت واحد، أو أن يسمح له بأن يرتب المرشحين بصورة تفضيلية، من أجل تمكين الناخبين من تجاوز الحدود الاجتماعية التقليدية، كما معمول به في كثير من الدول ذات التعددية الإثنية 0

- (1) ينظر: بيتر تيلور وكولن فلنت ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر : الاقتصاد العالمي ، الدولة القومية ، المحليات ، ترجمة : عبد السلام رضوان وإسحق عبيد ، سلسلة عالم المعرفة ، 283 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2002 ، ص 83-84 .
- (1) ينظر : ابراهيم الحيدري ، الشخصية العراقية : البحث عن الهوية ، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت-مصر - تونس ، 2013 ، ص 257 .
- (2) ينظر: علي عبد الأمير علاوي ، احتلال العراق : ربح الحرب وخسارة السلام ، ترجمة: عطا عبد الوهاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، 2009 ، ص 509 .
- (1) ينظر : ابراهيم الحيدري ، مصدر سبق ذكره ، ص 267
- (1) للتفصيل ينظر : بيانات المفوضية العليا للانتخابات ، مصدر سبق ذكره
- (2) ينظر: المفوضية العليا للانتخابات ، أوراق الاقتراع الخاصة بكل محافظة ، مصدر سبق ذكره.
- (1) ينظر: بيانات المفوضية العليا للانتخابات الخاصة بنتائج انتخابات برلمان ، ومجالس محافظات اقليم كردستان .
- (2) ينظر : قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (45) لسنة 2013 .
- (1) ينظر : المفوضية العليا للانتخابات ، نتائج الانتخابات النيابية لعام 2010 .
- (2) ينظر: بيانات المفوضية العليا للانتخابات ، مصدر سبق ذكره .
- (1) تظاهرات التحولات الاعلامية ، في تزايد وتنوع عدد الصحف الصادرة ، الذي بلغ قرابة (203) صحيفة ومجلة ، لكن أعدادها ما لبثت أن تراجعت الى نحو (56) صحيفة ، وقرابة (100) وسيلة اعلام أخرى . ينظر: مجموعة رصد الديمقراطية ، التحول الديمقراطي في العراق ، تقرير المعهد العراقي ، التقرير الأول (2010 - 2012) .
- (2) نيفين مسعد ، حلقة نقاشية ، في مجموعة باحثين ، النزاهة في الانتخابات البرلمانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008 ، ص 106
- (3) أحمد حسين اللقاني ، و علي الجمل ، معجم المصطلحات التربوية : المعرفة في المناهج وطرق التدريس ، عالم الكتب ، القاهرة، 1999 ، ص 204
- (4) عبد الوهاب الكيالي و آخرون ، موسوعة السياسة ، ج 7 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت، 1994 ، ص 295 .
- (1) علي أسعد وطفة ، التحديات السياسية والاجتماعية في الكويت و الوطن العربي : بحث في مضامين الوعي السياسي عند طلاب جامعة الكويت ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، العدد 3 ، يناير - مارس 2003 ، ص 70 .
- (2) أحمد حسين اللقاني ، مصدر سبق ذكره ، ص 204 .
- (3) صموئيل هانتغتون ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، ترجمة: فلو عبود ، دار الساقى ، بيروت ، ط 1 ، 1993 ، ص 12 .
- (4) حسين ابراهيم العطار ، الوعي السياسي كأحد برامج تنمية الموارد البشرية ، دار فباء للطباعة و التغليف ، القاهرة، 2013 ، ص 89 .
- (5) المصدر نفسه ، ص 95 .
- (1) ينظر: إيناس أبو يوسف ، الوعي السياسي و الانتخابي لدى طلاب الجامعات ، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، المجلد الثاني ، العدد (1) ، 2001 ، ص 72 .
- (2) السيد حنفي عوض ، علم الاجتماع السياسي ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2010 ص 389
- (3) حيث نصت المادة (20) من الدستور على أن " للمواطنين رجالا ونساء حق المشاركة في الشؤون العامة ، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح " . كما نصت المادة (5) على " السيادة للقانون ، والشعب مصدر السلطات وشرعيتها ، يمارسها بالاقتراع السري المباشر وعبر مؤسساته الدستورية .
- أنظر: الدستور العراقي النافذ لعام 2005 ، المواد (20) و(5) منه .
- (1) إبراهيم أحمد سعيد ، ما بين الجغرافية السياسية و الجيولتك و العولمة ، الأوائل ، دمشق ، 2006 ، ص 18 .
- (2) ماجد صدام سالم ، التباين المكاني في نسبة المشاركة في الانتخابات ، في وقائع المؤتمر العلمي الأول للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، بغداد ، 2011 ، ص 191 .
- (3) ينظر: قاسم الدويكات ، الجغرافية السياسية ، جامعة مؤتة ، عمان ، 2002 ، ص 323 .
- (4) للتفصيل ينظر: مورييس دوفرجيه ، الأحزاب السياسية ، ترجمة: علي مقلد و عبد المحسن سعد، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2011 ، ص 105 وما بعدها .
- (1) ينظر : المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، ثلاثة عمليات انتخابية تاريخية في عام واحد ، 2006 ، ص 1-7 .
- (1) عدد السكان مأخوذاً وفقاً لبيانات وزارة التجارة المسلمة الى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات
- (2) ينظر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، التقرير الشامل لدائرة العمليات ، لانتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات اقليم كردستان 2014 ، ص 67 .
- (1) نلاحظ أن عدد الأصوات للمقعد الواحد يقل كلما قلت نسبة المشاركة في الانتخابات ، إذ أن الحصول على المقعد يزداد صعوبة كلما ارتفعت نسبة المشاركة ، والعكس صحيح ، كلما قلت نسبة المشاركة قل عدد الاصوات المطلوبة للحصول على المقعد . مما يسهم في صعود مرشحين قد لا يمثلون الإرادة الحقيقية للناخبين .
- (1) ينظر : المفوضية العليا للانتخابات ، التقرير الشامل لدائرة العمليات ، لانتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات اقليم كردستان 2014 ، ص 68 .
- (2) ينظر : بيانات المفوضية العليا للانتخابات ، مصدر سبق ذكره .
- (3) بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مصدر سبق ذكره .
- (1) ينظر: بيانات المفوضية العليا للانتخابات ، مصدر سبق ذكره..
- (2) المصدر نفسه .
- (3) ينظر: المصدر نفسه
- (4) ينظر : المصدر نفسه .
- (1) بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات .
- (2) المصدر السابق نفسه .
- (3) بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مصدر سبق ذكره .

(4) ينظر: بيانات المفوضية العليا للانتخابات، مصدر سبق ذكره.

(5) المصدر نفسه.

(1) بيانات المفوضية العليا للانتخابات، مصدر سبق ذكره.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(1) للتفصيل حول تأثير العشيرة : ينظر: نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي: دراسة تحليلية في الادارة والسياسة ، مكتبة الكندي ، بغداد، 1984 ص 45 وما بعدها. وكذلك وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية و الاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق ، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1985 ، ص 49-50 .

(1) موسى شتيوي ، الانتخابات السياسية الاردنية 1997 : تحليل سوسيولوجي ، في مجموعة باحثين ، دراسات في الانتخابات النيابية الاردنية 1997 ، ص 33 .

(2) للتفصيل ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج 1، ج 10 ، مصدر سبق ذكره . وكذلك ينظر: رعد ناجي الجدة ، التشريعات الانتخابية في العراق ، مصدر سبق ذكره .

(3) للتفصيل ينظر: نهلة النداوي ، الأداء البرلماني للمرأة العراقية ، مطبعة الطباع ، بغداد ، 2010 ، ص 12 - 13 .

(4) ينظر: جمعية المحامين و القضاة الأمريكيين - مشروع تطوير القانون في العراق (ABA-ILDP) ، وضع المرأة في العراق ، 2006 ، ص 19 .

(1) وائل محمد عبد علي الوائلي، المشاركة السياسية للمرأة العراقية : دراسة مقارنة في كوتا النساء، الرافدين للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، 2012 ص 63

(2) بلقيس محمد جواد ، دور المرأة العراقية في النظام الديمقراطي ، دار الحصاد ، دمشق ، 2013 ، ص 6 .

(3) ينظر : المادة (30) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004 ، المنشور في جريدة الوقائع العراقية - العدد (3981) - المجلد 45 - 2004 . و الفقرة (4) ، المادة (49) من الدستور الدائم 2005 ، التي نصت على (يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب) .

(1) بيانات المفوضية العليا للانتخابات ، مصدر سبق ذكره : www.ihcq.com

(2) المصدر نفسه .

(1) ينظر الجدول رقم (5).

(2) ينظر: بلقيس محمد جواد ، دور المرأة العراقية في النظام الديمقراطي ، مصدر سبق ذكره ، ص 92-93.

(3) المصدر نفسه ، ص 94 .

(1) ينظر : حسين علوان ، مشكلة المشاركة السياسية في البلدان النامية (النموذج الافريقي) ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1990 ، ص 244 وما بعدها .

(2) محمد فائق ، حقوق الانسان والتنمية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (276) ، 2002 ، ص 119 .

(3) ينظر : محمد حردان علي الهيبي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وانعكاساتها في العالم الثالث،، مصدر سبق ذكره ص 135 وما بعدها

(4) ينظر : B.C.Smith, Understanding third world politics : theories of political change and development , London , 1996 , p 323

(5) ينظر : ثامر كامل الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة ، دار المجدلأوي ، 2004 ، ص 118 وما بعدها .

(1) ينظر: عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2006 ، ص 26-27 .

(2) ينظر : وليد سالم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 345-346

(3) عامر حسن فياض ، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2006 ، ص 141 .

(4) ينظر : مهدي جابر مهدي ، اشكالية تعذر الديمقراطية في العراق بعد عام 2003 ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 405 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2012 ، ص

